

THE QFC REGULATORY AUTHORITY CLOSES FIRST ABU DHABI BANK P.J.S.C (REGISTERED BRANCH IN THE QFC) TO NEW CUSTOMERS

Existing branch customers unaffected at present

Doha, Qatar, 14 March 2019: The QFC Regulatory Authority (the "Regulatory Authority"), pursuant to Article 31 of the Financial Services Regulations (the "FSR"), has today issued First Abu Dhabi Bank P.J.S.C (registered Branch in the QFC No. 00098) ("FAB"), with a First Supervisory Notice (the "Supervisory Notice"). FAB is an authorised firm within the Qatar Financial Centre ("QFC").

The Supervisory Notice prohibits FAB from carrying on, for any new customers, any regulated activities, including deposit taking, providing credit facilities, arranging deals in investments, arranging credit facilities and advising on investments at its QFC Branch.

The QFC Regulatory Authority took this decision due to FAB's failure to satisfy the Regulatory Authority of its fitness and propriety in respect of its conduct in the QFC. FAB has failed to comply with an order of the QFC Civil and Commercial Court to produce an affidavit demonstrating its preservation of documents relevant to an ongoing regulatory investigation into potential manipulation of the Qatari Riyal.

The Supervisory Notice does not prohibit FAB from continuing to provide services to its existing customers, and the Regulatory Authority does not expect this Supervisory Notice to have any negative impact on those relationships.

Michael Ryan, the CEO of the Regulatory Authority, said: "It is the role of the Regulatory Authority to protect customers and potential customers of the QFC and to ensure that authorised firms meet, and continue to meet, the required regulatory standards. In circumstances where we are concerned that a bank is not meeting those standards, we will not hesitate to take action to protect the QFC financial system".

The action was recorded on the public register, found on the QFC Regulatory Authority's website.

The background to this action is set out in the decisions of the QFC Court that are available on its website.



Page 2

The QFC Regulatory Authority is not able to disclose any further information on the action beyond what is set out above and in the public judgments of the QFC Court, due to the ongoing investigation.

(ends)

QFC Regulatory Authority Media Contact:

Betsy Richman Head of Corporate Communications QFC Regulatory Authority T: +974 4495 6772 M: +974 3355-0206 E: <u>Corporatecomms@QFCRA.COM</u>

About the QFC Regulatory Authority

The QFC Regulatory Authority is an independent regulatory body established in 2005 by Article 8 of the QFC Law. It regulates firms that conduct financial services in or from the QFC. It has a broad range of regulatory powers to authorise, supervise and, when necessary, discipline firms and individuals. The QFC Regulatory Authority regulates firms using principle-based legislation of international standard, modelled closely on that used in major financial centres. Further details are available on the website www.gfcra.com



هيئة تنظيم مركز قطر للمال تمنع بنك أبوظبي الأول (الفرع المسجّل في مركز قطر للمال) من التعامل مع عملاء جدد

يخلو القرار حالياً من أي آثار جانبية على العملاء القائمين

الدوحة، قطر، 14 مارس 2019 – الدوحة، قطر. أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال اليوم الإخطار الرقابي رقم (1) إلى بنك أبوظبي الأول، ش.م.ع. بفرعه المسجّل في مركز قطر للمال تحت رقم 00098، وهو شركة مصرّحاً لها بمزاولة الأنشطة المنظّمة في المركز.

وصدر هذا الإخطار بموجب المادة (31) من أنظمة الخدمات المالية بمركز قطر للمال، وهو ينصّ على منع الفرع المذكور من مزاولة أي أنشطة منظّمة لصالح عملاء جدد، ومن هذه الأنشطة قبول الودائع، وتوفير التسهيلات الائتمانية، وترتيب الصفقات الاستثمارية، وترتيب التسهيلات الائتمانية، وتقديم المشورات الاستثمارية.

هذا وقد اتّخذت هيئة التنظيم قرار ها نظراً إلى عدم التزام فرع بنك أبوظبي الأول المسجّل بالمركز، بمعايير الملاءمة والأهليّة التي تتطلّبها هيئة التنظيم من الشركات التي تزاول الأنشطة المنظّمة في مركز قطر للمال. كما لم يمتثل الفرع إلى الأمر الصادر عن المحكمة المدنية والتجارية بمركز قطر للمال الذي ألزمه بالتقدّم بإقرار رسميّ يفيد بقيامه بحفظ المستندات المرتبطة بالتحقيق الرقابي الجاري حالياً والمتصل بالاشتباه باحتماليّة التلاعب بالريال القطري.

إلاَّ أنَّ هذا القرار لا يمنع الفرع من الاستمرار في تقديم الخدمات إلى العملاء الحاليين، ولا تتوقَّع هيئة التنظيم أن يكون لهذا الإخطار أي آثار سلبية على علاقة العملاء الحاليين والبنك.

في هذا الإطار، قال السيد مايكل راين، الرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم إنّ "دور هيئة التنظيم يكمن في حماية العملاء الحاليين والمرتقبين للشركات العاملة في مركز قطر للمال، وضمان قيام الشركات المصرّح لها بتلبية المعايير الرقابية المفروضة واستمرارها في ذلك. وفي الحالات التي يساورنا فيها الشك بأنّ بنكاً عاملاً في المركز لا يلبّي تلك المعايير، لن نتردّد في اتّخاذ الإجراءات التي من شأنها حماية النظام المالي القائم في مركز قطر للمال".

وقد تمّ تقييد هذا الإجراء في السجلّ العام المنشور على الموقع الالكتروني لهيئة التنظيم.

للاطُّلاع على خلفيّة هذا الإجراء يمكن الرجوع إلى القرارات الصادرة عن المحكمة المدنية. والتجارية بمركز قطر للمال والمنشورة على موقعها الالكتروني.



نهايةً تجدر الإشارة إلى أنّ هيئة التنظيم تمتنع عن الإفصاح عن أي معلومات أخرى تتعلّق بهذا القرار، في ما عدا المعلومات المذكورة أعلاه وفي الأحكام العامة الصادرة عن محكمة مركز قطر للمال، نظراً لاستمرارية مجريات التحقيق.

----انتهى----

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

السيدة بتسي ريتشمان – رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية هاتف: 6772 4495 974+ جوال: 974 7702 4599+ البريد الألكتروني <u>b.richman@qfcra.com</u>

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان رقابي مستقلّ تم تأسيسه في العام 2005 بموجب المادة رقم (8) من قانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدّم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو منه. وتملك هيئة التنظيم مجموعة كبيرة من السلطات التنظيمية بالتصريح للشركات والأفراد والإشراف عليها ومعاقبتها عند الضرورة. وتمارس هيئة التنظيم أعمالها الرقابية وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمّت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: سراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: